تاريخ الارسال:2018/06/17 تاريخ النشر : جانفي 2019

التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر - سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات

The new orientation of rural development policy in Algeria – rural renewal policy between theory and challenges.

ط/د. بوقبال وردة
المدرسة العليا للأساتذة - سطيف
أ.د بولحواش علاوة
جامعة قسنطينة1

الملخص: تعتبر سياسة التجديد الريفي آلية جديدة سعت من خلالها الدولة إلى تطوير الريف الجزائري وتحسين مستوى الخدمات فيه، قصد تثبيت السكان هناك والنهوض بالفلاحة الوطنية، وقد واجهت هذه السياسة صعوبات متعددة الجوانب.

وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار آراء وطموحات سكان الريف وإشراكهم في اتخاذ أي خطة تنموية تتعلق بالمجال الريفي.

الكلمات المفتاحية: التجديد الريفي، سكان الريف.

Abstract

Rural renewal policy is considered a new mechanism from which the government sought development of the Algerian countryside and improvment the level of its services, in ordor to stabilize the population there and promote national agriculture, this policy has faced multifaceted difficulties.

In this context, it is important to emphasize the need to take into account the views and aspirations of the rural population and to involve them in any development plan relating to the rural area.

Key Words: Rural renewal, rural population.

المقدمة:

عرف الوسط الريفي مع مطلع الألفية الثالثة تدخلات متعددة قامت بها السلطات العمومية في إطار برامج التنمية المحلية مع اتجاه نحو التجهيز لفك العزلة عن سكان الريف (شق الطرقات والمسالك لفك العزلة) وتحسين ظروف معيشتهم أو في إطار سياسات قطاعية ترمي هي الأخرى إلى تحقيق الهياكل الأساسية الثقافية الإجتماعية أو التجهيزات العمومية (طرقات، شبكات الكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، المدارس والمراكز الصحية)، إلا أن هناك تعارض بين الطابع الإجتماعي والاقتصادي للتدخلات العمومية في الوسط الريفي، حيث لم تكن في وقت سابق عملية إنجاز التجهيزات العمومية والبنية الأساسية وباقي الأنشطة الأنشطة الإقتصادية كفيلة بخلق دخل مقبول للسكان خاصة بالنسبة للشباب وتتيح لهم الاستقرار. في هذا السياق جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من شهر جوان 2002 الذي يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية التي تم حصرها، والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا وفي تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم والسلم الإجتماعيين في الوسط الريفي، والضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري، لهذا بات من الضروري إشراك سكان الريف في التنمية الوطنية بتمكينهم من الإستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الإستقرار في الأرياف والإهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الإجتماعية لهم.

واستكمالا لمسار سياسة التنمية الريفية التي انتهجتها الدولة تم الإعلان عن سياسة التجديد الريفي مع مطلع سنة 2009 التي تؤكد على إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية كموضوعات ذات أولوية بالنظر إلى حجم سكان الريف الذين يمثلون ثابتا مهما في المجتمع الجزائري من جهة ومن جهة أخرى بسبب وضعية الاقتصاد الريفي الذي لم يكن موضوع تدخل عمومي كفيل بإزالة العوائق الماثلة وتحسين شروط حياة السكان بشكل منصف وإدماجهم في التنمية الاقتصادية.

لكن التساؤل الذي يطرح حول هذا الموضوع، إلى أي مدى تداركت سياسة التجديد الريفي الأخطاء المرتكبة من قبل حول تهميش المجال الريفي واستثنائه من أي خطة تنموية ترقى بمستوى الخدمات والتنمية فيه؟ وهل يكفي وضع القرارات والسياسات الرشيدة على الورق دون النظر إلى الواقع والظروف المحيطة؟ وماهي الصعوبات والمشاكل التي أعاقت السير الحسن لبرامج ومشاريع السياسة الجديدة للتنمية الريفية وماهي الحلول والبدائل المقدمة؟

ولمعالجة الإشكالية وما ارتبط بها اتبعنا المنهج التحليلي الاستنتاجي بهدف التوصل إلى تقييم مدى نجاح سياسة التجديد الريفي في بلوغ أهدافها على اعتبار أنها سياسة حديثة ولازالت في طور التطبيق ويمكن لمثل هذه الدراسات والبحوث أن تكون عونا للمسؤولين ومتخذي القرار في الشأن الفلاحي والريفي مستقبلا نظرا لما يكتسيه هذا القطاع الحساس من أهمية حول ضرورة توفير الغذاء وكذا تقليص الفوارق بين المجال الريفي والحضري.

ويكمن الهدف من الدراسة في اتباع سيرورة تطور التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية منذ مطلع الألفية الثالثة بغية الإحاطة بالظروف والعوامل الخاصة بالمجال الريفي والتي ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار قبل الشروع في تنفيذ البرامج التنموية الخاصة به.

1- تعريف سياسة التجديد الريفي: يمكن تعريف سياسة التجديد الريفي من خلال الخصائص التي تميزها، وهي:

* سياسة التجديد الريفي تعتبر سياسة إقليمية: أي تتبنى هذه السياسة مفهوم الأقاليم الريفية وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء خاص وليس ملحق بالمدينة، كما كان ينظر إليه من قبل من خلال تحديد طرق العمل وآليات

التدخل لجميع المبادرات المحلية وتنسيقها، وترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية أو التي بها عوائق طبيعية، رافعة شعار "لا توجد أقاليم بلا مستقبل... توجد فقط أقاليم بدون مشاريع".

* تندرج سياسة التجديد الريفي ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وتشمل السياسة الفلاحية القائمة على أساس اقتصادي يتمثل في المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الصناعة الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، مع اهتمام خاص بتلك الأسر التي تعيش في المناطق النائية أو المعزولة.

* ترقية الفلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية من جهة، وتنمية ريفية مندمجة بتنظيم وتضافر الجهود الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من أجل تحفيز التشغيل، وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة الهشاشة والتهميش للأقاليم الريفية من جهة ثانية.

* سياسة التجديد الريفي تأخذ بعين الاعتبار تطورات السياسات الفلاحية الريفية على المستوى العالمي، حيث يتزايد الاعتراف العالمي بالريف سواء بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب مساهمته الاقتصادية أو أهميته الاجتماعية والبيئية للأقاليم، ويبرهن التحليل المقارن للسياسات العالمية الفلاحية والريفية في مختلف مناطق العالم على الترابط الموجود بين هذين الجانبين.[1]

2- جذورر سياسة التجديد الريفي: أدرجت برامج التنمية الريفية خلال فترة السبعينات ضمن مخططات التنمية الوطنية من خلال ميثاق الثورة الزراعية، إلا أن الإنجازات لم ترق إلى مستوى الطموحات الرسمية، رغم إنجاز العديد من المشاريع (مشروع ألف قرية اشتراكية للثورة الزراعية)، ولم تولي التنمية الريفية الأهمية اللازمة إلا بعد سنة 2002 وبخطوات محتشمة، أي بعد إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة 2002-2003، إذ تم توسيعه إلى الأبعاد الريفية سنة 2002، وسعى من وراء ذلك إلى بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة المعزولة والمهمشة منها، ثم تمّ اعتماد سياسة التجديد الريفي ابتداء من سنة 2009.

تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، وتستمد هذه السياسة أسسها من:

- متطلبات تهيئة الإقليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.

- إن سياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء تدريجيا على أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية القائمة بالفعل تاريخيا، من خلال إقصاء فئة هامة من سكان الريف من البرامج الوطنية المسطرة التي ظل سكانها بعيدين عنها.

- إن إعادة اكتشاف الفضاءات الريفية وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعية والتراثية والدفاع عن القيم الثقافية والعمومية التي أثمرتها تقاليدنا لا يمكن تصورها جميعا دون التنمية المتوازنة التي تضمن مستقبل المناطق الريفية، ولا يمكن لهذه التنمية أيضا أن تكون بمنأى عن تقدم السكان الذين كانوا على مر الزمن الحماة الدائمين لتراثها الطبيعي والثقافي.

- تطلع سكان الريف القوي إلى تحسين ظروف معيشتهم على مستوى أقاليمه.

- التضامن الوطني لكي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى معيشة منصف للجماعات الريفية الهشة اجتماعيا.

- فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة، من خلال ترقية الريف ليصبح مهيأ لمواكبة التوجه العالمي من خلال انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا منظمة التجارة العالمية[2].

3- الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي: يمكن حصر أهداف سياسة التجديد الريفي فيما يلي:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف الشغل وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف.

- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل وذلك بتحسين ظروف الحياة وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يتأتى من خلال تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية قصد تدعيم تنافسيتها.

- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.

- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي، وقطاع السياحة.[3]

نتيجة: يتبين لنا من هذه الأهداف أن سياسة التجديد الريفي تطمح إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للأقاليم مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها وإمكانياتها وتحدياتها.

4- المحاور الأساسية لسياسة التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربع محاور رئيسية، وهي:

أولا: تحديث القرى والمداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات الكبرى (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والهاتف...إلخ).

ثانيا: تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.[4]

ثالثا: حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي والأراضي الفلاحية وتسييرها ضمن منظور التنمية الدائمة.

رابعا: حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.[5]

5- برامج سياسة التجديد الريفي وأدوات التنفيذ: تعتمد سياسة التجديد الريفي على خمس برامج رئيسية، وهي:

- برنامج مكافحة التصحر.
- معالجة الأحواض المائية.
- تسيير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة عملية التشجير.
- توسيع عملية استصلاح الأراضي.
- حماية النظام البيئي الطبيعي.

ومن أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48).

- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

- عقد كفاءة للتنمية الريفية، يتم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج وعدد فرص العمل التي تم خلقها[6].

6- الخطوات التمهيدية والانطلاقة الفعلية لسياسة التجديد الريفي: بني هذا البرنامج على ثلاث مبادئ، تتمثل في:

- الريف مستقبل وقدرات للاكتشاف والتثمين.
- التنمية لن تكون كاملة وشاملة ومستدامة، إلا إذا مست جميع المناطق بالتساوي.
- لا يوجد فضاء بدون مستقبل، البحث عن قدرات كل الفضاءات، وأن نجعل من هذه الفضاءات اقتصاديات.

أ- الخطوات التمهيدية لانطلاقة برنامج التجديد الريفي: مر برنامج التجديد الريفي بالعديد من المراحل قبل أن يعلن عن الشروع في تنفيذه بداء من مرحلة التشخيص وصولا إلى مرحلة المصادقة على المشروع، وتتمثل هذه المراحل في:

* المرحلة الأولى (2002-2003): تشخيص واستشارة (دراسات ميدانية، وسبر آراء، وزيارات ميدانية وتحديد حاجات وطموحات السكان....)، تقديم النتائج لمجلس الحكومة في جويلية 2003.

* الملحة الثانية (2003-2004): صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004، مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

* المرحلة الثالثة (2004-2005): وتمحورت حول النقاط التالية:

- التنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.
- إنجاز الولايات لإستراتيجيتها للتنمية الريفية المستدامة.
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية.

* المرحلة الرابعة 2006:

- عرض سياسة التجديد الريفي (الرهانات، المفاهيم، المبادئ، الإجراءات، المقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة، التقييم والبرمجة).
- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولايات مارس 2006.
- ندوة الحكومة والولاية جوان 2006.
- إنجاز وثيقة التجديد الريفي أوت 2006.

* المرحلة الخامسة 1 أكتوبر 2006: المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي وبعثه في أقرب الآجال، إذ تمت صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية

المستدامة (2005-2015) كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي، وقد تم عرض هذه الإستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين، الأولى في جويلية 2003 لعرض أسسها والثانية في فيفري 2006 في صيغتها النهائية[7].

وبعد فترة تجريبية (2003-2005)، تم فيها اختبار طرقها ومناهجها ومدى نجاعتها عبر 48 ولاية، وفي خضم ذلك قامت كل ولاية بإعداد إستراتيجيتها الخاصة، في ظل التشاور حسب خصوصياتها المحلية.

* تتمركز محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD) على:

- تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي.

- النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية)، مما يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات والأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر.

- مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم[8].

ب- الرزنامة العملية لمشروع التجديد الريفي: بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم لسياسة التجديد الريفي التي تم إعدادها من طرف خبراء محليين وأجانب، إلى جانب المعنيين بالتنمية الريفية من فلاحين وسلطات محلية، تم بعث برنامج دعم التجديد الريفي، وقد وضعت الشروط التالية كأساس لإنجاح هذه السياسة:

- تحسين الأمن والاستقرار في الوسط الريفي.

- توسيع سياسة اللامركزية.

- دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد[9].

إن هذه السياسة تم إعدادها وفقا لثلاث مراحل وهي:

1- المرحلة النموذجية أو التحضيرية 2007:

2- مرحلة الترسيخ بداية من سنة 2008: حيث تم التركيز خلال هذه المرحلة على تنفيذ برنامج وطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة: 2008-2010 من خلال تجنيد خبراء وأساتذة جامعيين يكلفون بتبليغ المعارف من أجل التجديد الريفي، وتدعى كل ولاية إلى تحديد خبرائها بالاعتماد على الجامعات المحلية ومراكز التكوين والخبراء وكذا الفاعلين الرائدين في مجال التنمية.

3- مرحلة التعميم لبرنامج دعم التجديد الريفي (2009-2013): يتم العمل في هذه الفترة على إعداد وتنفيذ عدد أكبر من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والتي تعد أدوات للتهيئة الفعالة للأقاليم الريفية[10]، فما المقصود بمشروع جواري للتنمية الريفية؟

أ- التعريف بمشروع جواري للتنمية الريفية: يقصد بمشاريع التنمية الريفية كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية من أجل القيام بما يلي:

- الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.

- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.

- تحسين الأمن الغذائي للأسر.

- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعية، الغابية، الرعوية).

- ترقية النشاطات الدائمة، تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

يتمثل هذا المشروع في مسعى خاص لمرافقة سكان الريف، لا سيما على المستوى التقني، التنظيمي، المالي في مجهوداتهم التي تهدف إلى جعل نشاطاتهم الاقتصادية دائمة، جالبة للمداخيل المتواصلة، ومن شأنه أن يضمن لهم أمنا غذائيا أفضل وظروفا معيشية أحسن.

إن المعنيين بهذا المشروع مجموعة من الأسر التي تعيش في الوسط الريفي أو التي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي فيه، يمول المشروع عن طريق مختلف الموارد العمومية، الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية الخاصة بالدعم، القروض البنكية ذات الفوائد المنخفضة، إلى جانب المساهمات الشخصية لأعضاء المجموعات[11].

ب- المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية: يعرف المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية بأنه مشروع يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي والتي تعمل على:

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الاعتبار للقرى وترقية المنشآت والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- زيادة وتنويع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة والمنتجة للمنفعة والخدمات.

- الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية.[12]

* ويتضمن المشروع إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي مثل الطرق والإنارة الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والمنشآت التربوية والصحية.

ويتم تمويلها عن طريق موارد الدولة وإنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي منها الآبار، وحدات تربية الحيوانات والمؤسسات الصغيرة للإنتاج.

يتم تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاث مراحل أساسية:

* المرحلة 1: إعداد المشروع: البداية، التحضير، الصياغة، التأكيد، المصادقة والموافقة.

* المرحلة 2: تنفيذ المشروع: تسخير الموارد المالية، إنجاز الأشغال والاختتام.

* المرحلة 3: المتابعة والمراقبة والتقييم: تسيير المشروع والتعرف على الآثار والمراقبة والتقييم.

كما وتتحدد سياسة التجديد الريفي بناءا على عدة اعتبارات منها:

- باعتبارها سياسة إقليمية: والتي ترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية وإلى تقليص التفاوت بين المناطق المحرومة أو التي بها عوائق طبيعية أو غيرها، لقد أدت الحيوية الجغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الأخيرة إلى تركز السكان في بعض المناطق الأقطاب الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية، وإذا كان سكان الريف في تناقص (كنسبة من مجموع سكان البلاد) فإنهم مازالوا يمثلون عددا معتبرا، ونجد هذه التوجهات نفسها في بلدان المنطقة، وإذا كانت هذه التوجهات تمس كل جهات الوطن فإنها لا تمس المناطق الريفية نفسها مع تطورات متميزة مثلا على مستوى تجمع سكاني في مقر مركز المنطقة الريفية أو غيرها من الأنحاء الريفية، فالاختلافات الديموغرافية والاقتصادية وغيرها تؤدي إلى ركود بعض الأقاليم مع وجود وضعيات هشة وتهميش اجتماعي.

غير أن هناك استثمارات اجتماعية ضخمة تمّ ضخها ولكنها موزعة بتفاوت على التراب الوطني، فتنوع الفضاءات الريفية بأنماط تعميرها المختلفة وأنواع مناخها وتضاريسها، وتنوعها البيئي يشكل ثراء من جهة نظرا لتنوع التراب الطبيعي (الموارد

الطبيعية، الحيوية والنباتية والمناظر الطبيعية)، والثقافي (المعارف، العادات والتقاليد، التنظيم الاجتماعي والموسيقي والحرف)، والتراث المشيد (الآثار والهندسة المعمارية المحلية...)، والتي لم يتم أخذها في الحسبان بشكل كاف أو بشكل سليم.[13]

- باعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية: هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وهي بذلك توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى، وهذا ما يستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والتنظيمات المهنية، المستثمرين الفلاحين، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، الإدارات المختلفة، مؤسسات التكوين..إلخ).[14]

- باعتبارها تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي: تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية). وبتحديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل:

- ترقية فلاحة قائمة على مؤسسة مسؤولة بيئيا وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية (حوالي 400000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة على مستوى التراب الوطني)، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج من ناحية ثانية.

- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت والاختلالات من جهة أخرى.[15]

7- التحديات التي تواجه سياسة التجديد الريفي: إن الهدف الرئيسي لاستراتيجية التجديد الريفي هو ربط الأفراد بأراضيهم ومناطقهم الريفية لوقف الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة من خلال إنتاج الغذاء وتنويع مصادر الدخل وزيادة فرص العمل في الريف برفع أعداد العاملين على الأرض واستثمار مساحات جديدة وزيادة الرقعة الزراعية، لكن واجهت السياسة الريفية المنتهجة على أرض الواقع عدة عراقيل وصعوبات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التفاوت بين الحضر والريف بسبب التهميش والفقر وضعف مؤشرات التنمية البشرية لسكان الريف، كما ذكرنا سابقا أنه رغم الوفرة المالية التي حققتها الجزائر، إلا أنه لم يستفد منها إلا أقلية من السكان، ليبقى سكان الريف يتخبطون في ظلمات الفقر وسوء التغذية والأمراض وضعف المرافق والبنية التحتية، بل ظهر التفاوت بين المناطق الريفية ذاتها[16].

- تأخر كبير في المشاريع الخاصة ببرامج التنمية الريفية، مما أدى إلى النزوح الريفي نتيجة نقص أو عدم توفر الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، نقل، طرقات، مياه صالحة للشرب...) معنى هذا استنزاف الوسط الريفي من اليد العاملة.

- ارتفاع معدل الفقر في الريف عنه في المدينة، نظرا للتفاوت في الدخل وفرص العمل، والسبب يعود إلى أن معظم مشاريع الدعم الفلاحي والريفي لم تمس سكان الريف الأكثر تضررا[17]، بل حققت الكثير من المنافع لملاك الأراضي الكبار وكبار المنتجين وغيرهم من الأفضل حالا، بدلا من أن توجه هذه الخدمات لصغار المنتجين وبقية فقراء الريف الذين يعانون من سوء التغذية رغم أنهم هم المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء، إلا أن التقارير كشفت بأنهم أكثر الفئات معاناة من نقص التغذية[18]، كل هذا وذاك ترك ظاهرة الهجرة في الوسط الريفي تستفحل بسبب التهميش وهذا راجع لعوامل طبيعية (الجفاف)، وبشرية (نقص الخدمات المختلفة) رغم أن الحكومة أكدت بأن السنوات القادمة (بعد تطبيق سياسة الدعم الفلاحي والريفي) كفيلة

بتحقيق التوازن الجهوي النوعي، واستقرار سكان المناطق الريفية في أقاليمهم الجغرافية، بعد التمكن من إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي[19]، إضافة إلى الدعم الخارجي من قبل المنظمات الدولية الممنوح للجزائر قصد تحسين الأوضاع المعيشية الريفية، إلا أنه لم يطرأ تغيير وتحسن على كامل المستويات لسكان الريف (التعليم، الصحة، الغذاء، النقل، الطرقات، الكهرباء الريفية والغاز في بلد يعتبر من الدول المصدرة للغاز...)[20]، كما أن البرامج التي وجهت للمناطق الريفية لم يحسن إدارتها في التوزيع، حيث نجد التفاوت بين البلديات والمناطق الريفية ذاتها، إذ أظهرت معظم الدراسات أن التجمعات المبعثرة أقل حظا في حصولها على البرامج والدعم مقارنة بالتجمعات الريفية الرئيسية.

- ضعف مشاركة سكان الريف في التنمية الريفية: يؤكد المسؤولون عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية أن تأتي مبادرة التنمية من جانب القرويين انفسهم، وأن ينبع الواقع الأساسي للنمو من داخل عقولهم، وينبغي أن تكون الخطة متكاملة وشاملة لكافة مجالات، لكن للأسف لم يتغير أسلوب الاتصال بين الإدارة والمجتمع الريفي عن طريق الجمعيات الريفية، حيث كان لدور الإدارة في كثير من الأحيان أثر سلبي على التنمية الريفية وتقدم برامجها، بدلا من ان تقوم بتوعية الفلاحين وسكان الريف، إذ اختلط عليهم فكرة التوعية والتلقين أو الأوامر والتعليمات على الريفيين، وهمشت هذه الجمعيات على قلتها أو انعدامها في بعض البلديات والقرى الريفية، إذ غالبية المشاريع التنموية تتبع مفهوم التنمية من فوق وأن القرار من القمة إلى القاعدة، وهو مناقض للمشاركة الحقيقية للريفيين ولعل ذلك من أسباب تخلف الريف[21].

*نقائص برنامج التجديد الريفي وتأخر مشاريع التنمية الجوارية المندمجة:

لاشك أن سياسة التجديد الريفي ومشاريع التنمية الريفية الجوارية هي خطوة مهمة لأنها تسير بمنظور وضع الأعوان الإداريين وممثلي سكان الريف جنبا إلى جنب (ولو في إطارها النظري)، من خلال التشاور والتبادل بين مختلف الأطراف والأعوان المساهمين، وبالتالي أعطى هذا البرنامج فكرة حول دور مشاركة المجتمع الريفي في تحقيق التنمية الريفية، إلا أن هذا البرنامج لم يشهد تقدما واضحا في مشاريعه، نظرا لعدة أسباب ونقائص يمكن تلخيصها فيما يلي[22]:

- نتائج غير ملموسة لمشاريع التنمية الريفية، حيث أن الاحتكاك بالمستفيدين عن قرب مكن من معرفة الحقيقة الواقعية التي يعيشها السكان الريفيون، فحديثهم عن الوضعية المعيشية تترجم تذمرهم المستمر ومعاناتهم الدائمة حتى في ظل وجود مشاريع تنموية جاءت على أوراق ولم يؤخذ جانبها الطبيعي بعين الاعتبار، ومن أهم النتائج السلبية التي تعتبر أمثلة حية عن بعض المشاريع المنجزة بعد الحصول على الاستفادة الفردية ما يلي:

* موت شجيرات الزيتون في الكثير من المناطق الريفية التي غرست بها هذه الشجيرات، بسبب عدم وجود دراسة مسبقة لنوعية التربة والتأكد من صلاحيتها للزراعة، كما أن عملية الغرس تمت في غير وقتها، إضافة إلى نقص أو عدم وفرة المياه وإن وجدت كانت على مسافات بعيدة في ظل غياب معدات السقي والإمكانيات والوسائل التي تساعد على جلب المياه من مناطق بعيدة خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن معظم المناطق الريفية تتميز بالتضرس ووعورة السطح مما يصعب المهمة أكثر.

* عدم تمكن الكثير من المستفيدين من تقنيات ومهارات التربية الحيوانية (العجول، النحل)، بسبب نقص التوعية والإلمام بطبيعة هذه الحيوانات وصعوبة تربيتها التي لا يتحكم فيها معظم المستفيدين، خاصة وأن العجول المدعمة برية تتلاءم مع الطبيعة الجبلية وتحتاج كثيرا إلى الرعي وهذه الالتزامات لا يستطيع الفلاح توفيرها بسبب انشغالات أخرى خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن هذه العجول قليلة الجودة والإنتاج ولا يستطيع الفلاح أن يعول عليها فقط كمصدر عيش.

* موت النحل أو عدم إنتاج خلايا النحل في عدة مناطق ريفية بسبب عدم تحكم المستفيدين في تقنيات هذه التربية (نقص التأطير والتكوين والتوجيه من طرف الجهات المعنية) التي تتطلب عناية خاصة طول أيام السنة.

* طول مدة الانتظار لدى السكان الريفين وتماطل الجهات المعنية في تقديم مختلف أنواع الدعم بسبب عدم الجدية والمهنية في العمل ونقص روح المسؤولية حول النهوض فعلا بالاقتصاد الريفي.

* تهيئة جزئية وأحيانا شكلية للمسالك والجروف ومصادر المياه من طرف المقاولين الذين تم التعاقد معهم وعمليات التشجير التي تمت كانت بصورة عشوائية في الكثير من المناطق وتركت دون سقي مما أدى إلى موتها وعدم نموها كل هذا في ظل الإهمال ونقص الرقابة والمتابعة للمشاريع التي رصدت لها أموال ضخمة.

- وجود فرق في المشاريع الجوارية بين ما تمت صياغته وما تم قبوله من قبل اللجان التقنية الولائية بحوالي 10%.

- عدم إعطاء أولوية وضع برامج مستقبلية لحل أزمة النقل ومختلف هياكل التنمية (حالة الطرق المتدهورة وتوفير وسائل النقل).

- نقص التنسيق ما بين الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية (الإدارة المحلية من جهة والمواطنين المنتخبين والمنظمات الريفية من جهة أخرى).

- إن كلمة الاندماج لم تتجسد على أرض الواقع، حيث ظلت المشاريع الجوارية فارغة من محتواها، لأن مشاركة سكان الريف تمت في المراحل الأولى في صياغة المشاريع بينما لم يشاركوا في بقية المراحل لأن جهاز القرار المتحكم في هذه المشاريع ليس مكونا من الخلية الريفية النشطة على مستوى البلدية ولا على مستوى الدائرة، والخلية التقنية للولاية لا تتكون من ممثلي سكان الريف المنتخبين، بل تتكون من ممثلي الدولة محليا وهم من يضمن التطبيق للقرارات (حسب مصالحهم الشخصية).

- مشكل التمويل من طرف البنوك يبقى قائما، لأنه يشترط في منح القروض تقديم ضمانات من أجل استرجاعها (خاصة النشاطات ذات العائد الكبير) وبالتالي فالمناطق المهمشة والفقيرة لا تستفيد من هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وجهت لها هذه المشاريع في إطارها النظري.

- تدخل الوالي في هذه المشاريع هو اختياري لا يجبر على تنفيذها وبالتالي تبقى المشاريع معلقة على تدخل السلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع وعقود النجاعة.

- تصرف ميزانية البلديات في التجمعات السكانية الرئيسية بدلا من أن توزع حسب مستحقيها وتوجه إلى المناطق المعزولة التي من المفروض أن تكون أولى المستفيدين من هذه الأموال، وبالتالي هذا ما ينجم عنه عدم تساوي فرص الحصول على مختلف الخدمات كالسكن والتشغيل والتعليم والخدمات الصحية والتكوين والنقل.

- قلة ونقص الخبرة والمعرفة حول قضايا وخبايا وديناميكية المجتمع الريفي، وغياب الأنشطة السياحية والصناعية في الريف، واستمرارية عدم توقف النزوح الريفي نحو المدن.

- عدم ملاءمة التشريعات القانونية مع الإصلاحات المحاذاة لفقراء الريف (مشكل قانون العقار).

- انتقد خبراء في مجال التنمية الفلاحية والريفية الوتيرة المتواضعة لتقدم مشاريع التجديد الريفي، وأوضحوا أن الأرقام المتحصل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية للمبالغ المالية التي تم رصدها في إطار هذا البرنامج، وأكدوا بطء وتيرة تطبيق البرنامج في الميدان نظرا للمشاكل المتعلقة بالعقار الريفي والعراقيل البيروقراطية التي يواجهها الفلاحون[23].

- تبقى أهداف سياسة التجديد الريفي نظرية بعيدة عن الواقع الملموس ونتائجها غير مرضية، لأن تطبيق المشاريع المبرمجة جد محدود وعلى نطاق ضيق لم يشمل جميع المناطق الريفية سواء من حيث كم وكيف العمليات المنجزة أو حتى من حيث عدد المستفيدين مقارنة بعدد الأسر الريفية وتطلعاتهم.

الخاتمة:

في الختام يمكن القول أن فشل هذه السياسة (سياسة التجديد الريفي) في تحقيق أهدافها راجع لعدم تغير ايديولوجية الإدارة الجزائرية حيث غياب اللامركزية، واستمرارية فكرة التنمية من فوق بالرغم من أن البرنامج دعا إلى عكس ذلك، وبالتالي فمن الأولى أن يكون التجديد الريفي مجددا للعقلية الراسخة في الحكومة والسائدة إلى يومنا هذا لا أن يكون مجددا للقرارات والمراسيم فقط، لأن القرارات وحدها لا تغير المجتمع، وعليه كان لزاما علينا أن نقدم شيئا يسيرا من المقترحات لعلها تجد من يلتفت إليها في المستقبل، ويمكن ايجازها باختصار:

- دراسة مشاريع وبرامج التنمية الريفية قبل تجسيدها على أرض الواقع من حيث ملاءمتها مع الظروف المحيطة بالمجال الريفي أم لا وإلا كانت عملية ضخ الأموال لإنجاز هذه المشاريع مجرد تبذير فقط.

- ضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال الريفي والإشراك الفعلي لسكان الأرياف في أي خطة تنموية تتعلق بمحيطهم لأنهم الأدرى باحتياجاتهم.

- على سياسة الدولة أن تنظر إلى التنمية البشرية والتنمية الشاملة بدلا من التفرقة بين التنمية الريفية والحضرية، لأن هذا التصنيف كان ضحيته سكان الريف بالرغم من أنهم الفئة المستهدفة بالدجة الأولى.

- ضرورة إنجاز مراكز للتكوين المهني بالمناطق الريفية، حتى يتسنى للذين لم يحالفهم الحظ في الدراسة الالتحاق بمراكز التكوين المهني لاكتساب حرف ومنه تساعدهم على الخروج من براثن الفقر.

- ضرورة إنشاء المراكز الثقافية ودور الشباب بالأرياف قصد تثقيف سكانها مما يساعد على انفتاحها وتفجير طاقات الشباب الموهوب للاستفادة من قدراته.

- فك العزلة عن طريق فتح المسالك والدروب وتهيئة الينابيع وبناء السدود.

- تدعيم النشاطات التقليدية وتثمين التراث الثقافي في الأرياف.

- توظيف البحث العلمي في برامج التنمية الريفية عن طريق إشراك الجامعة والأساتذة من خلال إجراء سلسلة بحوث ودراسات لمعرفة الوضعية السائدة في المناطق الريفية.

- إجراء تحقيقات ومسوح اجتماعية واقتصادية على مستوى البلديات قصد تقدير الوضعية السائدة في الريف بشكل جيد، ومعرفة احتياجات السكان المعنيين وتحضير عناصر المعلومات الضرورية لصياغة مشاريع التنمية الريفية.

الهوامش

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، برنامج سياسة التجديد الريفي، المطبعة الرسمية، 2006.

[2]- برنامج سياسة التجديد الريفي، المرجع نفسه.

[3]- برنامج سياسة التجديد الريفي، المرجع نفسه.

[4]- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مشروع جويلية، 2004، ص ص: 47-79.

[5]- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، المرجع نفسه، ص ص: 50-51.

[6]- قصوري (ريم): الأمن الغذائي والتنمية المستدامة -حالة الجزائر- مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011- 2012،، ص177.

[7]- بكدي فاطمة، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص: 19.

[8]- قصوري ريم: المرجع السابق، ص ص: 179- 180.

[9]- بكدي فاطمة: المرجع السابق، ص: 195.

[10]- بكدي فاطمة: المرجع نفسه، ص: 195.

[11]- بكدي فاطمة: المرجع نفسه، ص: 196.

[12]- قصوري ريم: المرجع السابق، ص: 180.

[13]- علّة مراد، ضيف أحمد : التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول اقتصاديات النمو في الجزائر، الواقع، الفرص والتحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، الوادي، 2011، ص: 17.

[14]- علّة مراد، ضيف أحمد: المرجع نفسه، ص: 17.

[15]- قصوري ريم: المرجع السابق، ص: 182.

[16]- هاشمي الطيب: التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص281.

Omar Bessaoud : La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéenes,Sér,A / N 71, CIHEAM-IAM

[17]- de Montpellier. France , 2006, P83.

[18]- CENEAP, N 34, 2004, p130.

[19]- زواغي (عبد الرزاق)، تحليل سياسات التنمية الريفية في الجزائر 1997- 2007، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، 2009، ص47.

[20]- الهاشمي (الطيب)، المرجع السابق، ص286

[21]- زواغي عبد الرزاق المرجع السابق، ص49.

Abdel-Madjid djenane, Les projets de Devoloppement Rural Intégre, objectifs, contenu et methodes, Setif, Mars 2011, p01-09.WWW.solidaire-et-durable.fr/…/Djenane_projets%20de_Proximite

[22]- _de%20.PDF.

[23]- الهاشمي الطيب، المرجع السابق، ص296- 297.